

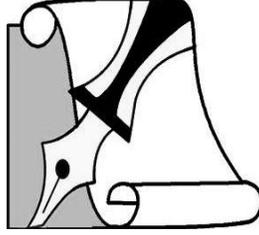


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## مسيرات العودة في الحسابات الفلسطينية والإسرائيلية

### ١ - تعريف

لقد تحوّلت الحياة في قطاع غزة إلى جحيمٍ لا يُطاق حيث فرضت "إسرائيل" حصاراً بريّاً وبحريّاً منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦، ثم شدّدته منتصف ٢٠٠٧؛ ما جعل قرابة مليوني نسمة، يعانون أوضاعاً معيشيةً مأساويةً ومُتردّية. وكان عنوان التحرك "حق العودة"، مع إدراك الجميع أنها لن تتحقق الآن، ولكن كان من المهم إحياء قضية اللاجئين بعد محاولات تصفيتها، في حين كان الهدف المباشر رفع الحصار والعقوبات، ومنع فرض عقوبات جديدة. في المقابل شهدت الضفة الغربية تحركات محدودة لا تتناسب مع الحدث. وهذا يعود إلى أسباب عدّة ذاتية وموضوعية، منها أنّ الإحتلال ألغى التمايز الذي كان قائماً بين الأراضي المصنّفة (أ) و(ب) و(ج)، وأصبحت جميعها أراضٍ مُستباحة في ظلّ استمرار التزام السلطة الفلسطينية بقيود أوسلو من جانب واحد، رغم تهديدها الدائم بالتحزّر منه، وهذا ساهم في إضعاف الحركة الوطنية والفصائل المختلفة - المتقدمة والضعيفة أصلاً - وجعلها في وضعٍ لا تُحسد عليه. وتزامن هذا التردّي في الأوضاع مع قيام الولايات المتحدة بتقليص مساهمتها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). ومن أجل ذلك قرّر الفلسطينيون، بكل مكوّناتهم السياسية والمجتمعية، الانطلاق في مسيرات سلميةٍ دُعيت باسم "مسيرات العودة"، وصولاً إلى ما سمّته الهيئة الوطنية العليا بـ "يوم الزحف العظيم"، نحو السلك الفاصل شرق قطاع غزة لتحقيق ثلاثة أهداف:

أ- التأكيد على تمسك الفلسطينيين بحق العودة الذي أثبتته القرارات الدولية وبقي حياً في ضمير كل فلسطيني.

ب - رفض قرار ترامب والإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس واعتبارها عاصمة موحّدة لما يُسمّى "دولة إسرائيل"، وهو القرار الذي اعتُبر تحدياً للأمة المسلمة بأكملها، كونه يعتدي على أهم رموزها وواحد من أقدس مقدّساتها، الأمر الذي حوّل الولايات المتحدة في الضمير الفلسطيني والعربي والإسلامي إلى شريك أساسي في العدوان.

ج - الإعلان عن أن غزة لن تقبل الموت البطيء، وأنها تطالب برفع الحصار عنها فوراً.

واستجاب لهذا النداء عشرات الآلاف من الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً، ومن كل الاتجاهات السياسية.

الواقع أن مسيرة العودة الفلسطينية هي مجموعة من المسيرات التي كان يُحطّط لها لتكون مليونية، وقد دعا إليها للمرة الأولى ناشطون على موقع "فيسبوك" في يوم ١٥ أيار عام ٢٠١١ (الذكرى ٦٣ للنكبة)، ودعي إليها أيضاً بعد اندلاع موجة الاحتجاجات العارمة في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ متأثراً بتلك الثورات. وقد أُطلق عليها إسم "مسيرة العودة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨"، التي هُجّر الفلسطينيون منها قبل تأسيس ما يُسمّى "دولة إسرائيل" على أنقاضها. وتشارك في هذه الفعاليّة عادة مبادرات شبابية ومجتمعية عديدة تتولّى إقامة الخيام و"تأمين كل أدوات ووسائل الدعم والصمود للأهالي للبقاء في هذه الخيام بطريقة سلمية" وفق مسؤول في مبادرة "حق العودة". وقالت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية في بيان، إنها شكّلت "الهيئة الوطنية لانطلاق فعاليات مخيم ومسيرة العودة وكسر الحصار". وقال عضو في اللجنة التي تضمّ ممثلين عن كافة الفصائل، بما فيها حركة حماس ولجان اللاجئين الشعبية، إنه "بدءاً من يوم الأرض الموافق ٣٠ آذار ستتم إقامة آلاف الخيام بمحاذاة السياج (الحدودي) للتأكيد على حق العودة إلى المدن والبلدات والقرى التي هُجّروا منها في النكبة عام ٤٨". وقرّرت اللجنة أنها "ستجري الاتصالات المحلية والدولية لصياغة أكبر تحالف دولي مساند للشعب الفلسطيني في رفضه لقرارات الإدارة الأميركية وحكومة الاحتلال ودعم حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه التي شرّد منها بالقوة وكسر الحصار الظالم عن قطاع غزة"، داعية إلى "توفير الحماية الدولية للمسيرات الشعبية السلمية". ورأى عضو في اللجنة أن هذا هو "أسلوب نضالي سلمي شعبي جديد سيحظى بدعم دولي كبير"، داعياً العالم "إلى التحرك الفوري لإنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال ورفع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة". ومعلوم أن "إسرائيل" تفرض حصاراً مشدداً براً وجواً وبحراً منذ أحد عشر عاماً على القطاع الذي يخضع لسيطرة حماس.

الجدير بالذكر أنه يتم إحياء ذكرى يوم الأرض في ٣٠ آذار من كل عام تخليداً لذكرى أحداث اليوم نفسه عام ١٩٧٦، وما شهده من إعلان الإضراب العام والمواجهات التي اندلعت مع أجهزة الأمن الإسرائيلية والتي سقط على إثرها ستة شهداء في مناطق الـ٤٨، وتحديداً في ما بات يُعرّف بمثلث يوم الأرض؛ عرابة، سخنين ودير حنا، احتجاجاً على مصادرة "إسرائيل" أراض عربية في الجليل.

لقد اعتمد المتظاهرون في مسيرة العودة على القرار الأممي ١٩٤ الذي ينصّ على حق أبناء الشعب الفلسطيني بالعودة إلى القرى والمدن التي هُجّروا منها نتيجة لحرب عام ١٩٤٨. وكان يُفترض أن يبدأ

الانطلاق من ٣٠ نقطة تنتشر على طول حدود الدول المحيطة بفلسطين التاريخية وهي الأردن وسوريا ولبنان ومصر، علماً أنه يوجد هناك اليوم ما يزيد على خمسة ملايين فلسطيني يعيشون خارج حدود فلسطين التاريخية (تشكل نسبتهم ٥٣% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم) ويتمركز أغلبهم في الأردن وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من ذوي الأصول الفلسطينية الموزعين في الشتات حول العالم، بحيث أن عدد الفلسطينيين في الدول العربية بلغ ٤,٩ مليون فلسطيني أي بنسبة ٤٦,٣%، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي ٦٠٥ آلاف أي ما نسبته ٥,٧% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

لقد أدى نجاح الانتفاضة التونسية وانتفاضة ٢٥ كانون الثاني المصرية مطلع عام ٢٠١١، واندلاع حركات مشابهة في البحرين وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من البلدان العربية، إلى إعطاء دفعة كبيرة للشبان الفلسطينيين للتظاهر والاحتجاج وإعلان هذه المسيرة الكبرى. خاصة بعد نجاح مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" في حشد الملايين من أبناء هذه الشعوب.

في السياق يقول أحد أعضاء اللجنة التحضيرية لمسيرة عودة اللاجئين "إنّ التغيير الذي تشهده المنطقة أوجد في الأمة روحاً غير مسبوقه من الثقة بالنفس، ممّا دفعنا لاستغلالها لتحقيق أحلامنا بالعودة إلى فلسطين التاريخية بالطرق السلمية المشروعة وفق ما يضمنه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة". وأشار إلى أن المجموعات الشبابية المختلفة في الداخل والخارج بدأت بتسيق خطواتها لتوحيد الجهد في إطار عمل موحد ومنظم بعد أن اتّضح وجود أكثر من صفحة تحمل الفكرة نفسها بأسماء مختلفة. وأضاف أن "كل المساعي تنصبّ من أجل خروج مسيرات سلمية مليونية على الحدود مع قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطيني الداخل ولاجئي لبنان وسوريا والأردن، وسنبقى معتصمين في الخيام ونرفع الشعارات بجميع اللغات حتى تحقيق حلمنا بالعودة، وذلك بالتزامن مع مسيرات ستطلق من كافة عواصم العالم لنصرة القضية الفلسطينية". وبهذا فإن مسيرات العودة تكون قد نجحت في الربط بين أهدافها المحلية (رفع الحصار) وبين الهدف الوطني العام الأسمى والأنبيل وهو التصديّ لمؤامرة نقل السفارة الأميركية إلى القدس وصفقة القرن لتصفية القضية الأم وإرسال الرسالة الأهم من قبل الشعب الفلسطيني إلى كل العالم بأن هذا الشعب وقضيته لن يموتا، ولن يطويهما الزمن، مهما تكالب عليهما الأعداء وعظم كيد المتآمرين. بالتالي وعلى ضوء ما تقدّم، لا أحد يشكّ بأن "إسرائيل" تخشى الثورة الشعبية الجماهيرية وهي تتابع بقلقٍ دائم الحراك الشعبي الفلسطيني الداعي إلى إنهاء الاحتلال، وتعدّ العدة لسيناريو التصديّ لثورة شعبية محتملة ومشابهاة للثورات الشعبية التي شهدتها عدد من الدول العربية. ويتخوّف جيش الاحتلال من إيواء الآلاف من سكان غزة في الخيام، وهذا يعني أن مئات

الفلسطينيين، بما في ذلك المسنّين والنساء والأطفال، سوف يسيرون إلى الشريط الحدودي، يوماً، ضمن فعاليات "مسيرة العودة"، بحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت". وتضيف الصحيفة أنه "سيقيم في هذه الخيام مئات آلاف الفلسطينيين مع أولادهم وأطفالهم، حتى يقف المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لإرجاع الحقوق إلى الفلسطينيين وعودتهم إلى ديارهم التي هُجروا منها". وقد كشفت وسائل إعلام إسرائيلية مؤخراً عن استعدادات وخطط يعدها الاحتلال للتصدّي لمظاهرات مدنية فلسطينية في حال نشوبها بكافة الأراضي الفلسطينية، بما فيها المناطق والبلدات الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨. ويُجمع محلّون فلسطينيون على أن الباعث على الخشية الإسرائيلية هو الخوف من أن يتحرّك الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية ومناطق ٤٨ والشتات، ويتوجّد حول هدف طرد الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وقد أقدم موقع فيسبوك على إغلاق صفحة باسم "الحرية لفلسطين" وأزالها من الموقع تماماً بعد أن كان عدد المشتركين فيها ٢١٦ ألف شخص دون أن يُبدي تفسيراً أو يُقدّم أسباباً لهذا العمل. وطلب وزير الإعلام الإسرائيلي السابق يولي إدلشتاين من مارك زوكربيرج، مؤسس الشبكة الاجتماعية على الإنترنت فيسبوك، بإغلاق فوري لصفحة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة. واعتبر إدلشتاين في رسالته التي وجّهها إلى مؤسس فيسبوك أن صفحة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة هي عمل تحريضي. من جهتها أبدت إدارة صفحة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة استغرابها من رسالة إدلشتاين، وشدّدت على أن كلامه غير صحيح، وذكرت أنه "منذ أنشئت الصفحة لم نحرض على شيء حتى إنّنا لم نشتم إسرائيل ودعونا إلى تظاهرة سلميّة، فكيف يتّهمنا بما لم نفعله". وأضافت "ننصح إدلشتاين بأن يشاهد كل الأشياء التي نشرناها منذ بداية إنشاء الصفحة، ونتحدّاه أن يرى شيئاً يحرض على الإعتداء والعنف"، وأكدت أنها ليست مع حماس ولا مع فتح، بل مع فلسطين. وخلص بيان إدارة صفحة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة إلى أنّه إذا ما أغلقت هذه الصفحة تحديداً، وهي أكبر صفحة فلسطينية على الإطلاق في أهم موقع للتواصل الاجتماعي في العالم، فإن الأمة سينكشف لها الوجه المخفي والحقيقي لإدارة فيسبوك.

في الذكرى السنوية الثانية والأربعين ليوم الأرض الفلسطيني، الموافق ٣٠ آذار ٢٠١٨، التي شملت مسيرات في العديد من المناطق في فلسطين وأخرى مناصرة لها، قتل الجيش الإسرائيلي ١٦ فلسطينياً، وذلك عندما فتح النار على مظاهرة كانت تجري على حدود قطاع غزة، وشملت مظاهرات حرق لإطارات مطاطيّة ورشق للحجارة. وجاءت هذه المظاهرات في إطار دعوة للجنة التنسيق العليا لمسيرات العودة، حيث دعت إلى حراك سلمي فلسطيني بدأ يوم الجمعة ٣٠ آذار ٢٠١٨ في الذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض الفلسطيني، واستمر حتى ذكرى النكبة الفلسطينية يوم ١٥ أيار ٢٠١٨.

من جهةٍ أخرى حذّر الباحث الإسرائيلي بنحاس عنبري من معهد القدس للشؤون العامة، من الاستهتار الإسرائيلي بالتهديدات القادمة من هذه المسيرات وقال: "ربما يقدم مليون فلسطيني على اقتحام خط الهدنة، وينفذوا حق العودة بالقوة على الأرض، ولذلك فإن إسرائيل مطالبة بإعادة الفلسطينيين لطاولة المفاوضات". وأضاف: "صحيح أن تمدين الكفاح المسلح الفلسطيني، ونقله من الجانب العسكري الخشن إلى الجانب المدني السلمي قد يعبر عن إخفاق الخيارات المسلحة السابقة، لكنه في الوقت ذاته قد يُدخل إسرائيل في شرك خطير أمام المجتمع المدني في الساحة الدولية، الذي قد يلجأ لرفع دعاوى عليها في محكمة الجنايات الدولية، والأمم المتحدة وحركة المقاطعة العالمية بي دي اس BDS".

## ٢ - المسيرة تسقط استراتيجية العدو وثوابته:

لقد جاءت مسيرة العودة في ظرف فلسطيني بالغ التأزم. فقد بلغت مسيرة التسوية حدّ اليقين السلبي بعدما أخرج إعلان ترمب القدس من المفاوضات، وأظهرت التسريبات من خطته، وجود إرادة لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض الحل الإسرائيلي، وذلك من خلال استثمار لخطة ترامب، والتردي العربي غير المسبوق، واستعداد دول فاعلة في المنظومة الإقليمية للاندماج في تحالف إقليمي مع "إسرائيل"، وهو أمر يشكّل ضربة جوهرية لمبدأ شرعية قيام السلطة الفلسطينية، التي ولدت في الأساس بناء على مشروع التسوية، وأعلنت عن نفسها مجرد خطوة انتقالية باتجاه أفق الدولة، على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧. وبينما هذا هو حال الطرف الفلسطيني المنخرط في مشروع التسوية، فإن حركة حماس، التي تدير قطاع غزة من الناحية الفعلية، وتشكّل فيه العمود الفقري لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، تعاني من حصار إسرائيلي وإقليمي، ما زال يتصاعد منذ عام، بعد إجراءات فعلية اتخذتها السلطة الفلسطينية، وتنوي مضاعفتها بعد إعلان الرئيس محمود عباس عن إجراءات جديدة بهذا الخصوص. ناهيك عن أن حماس تعاني من أزمة مالية خانقة، لا يبدو أن آفاقاً لحلها تظهر في المدى المنظور.

وإذا كان المفترض في ظرف كهذا، العدول عن السياسات الحالية، وإنجاز برنامج نضالي وطني مشترك؛ لمواجهة التحديات الضخمة، فإنّ الذي حصل هو العكس تماماً. إذ، وبعد عملية استهداف موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله في غزة، تراجعت قيادة فتح والسلطة الفلسطينية عن خطوات المصالحة، التي استمرت بطيئة ومتعثرة منذ انطلاقتها في تشرين الأول من العام الماضي، ليظلّ الرئيس الفلسطيني متمسكاً بإجراءاته ضد قطاع غزة، وما زال موظّفو السلطة في غزة لم يتلقوا رواتبهم منذ أشهر وذلك في ملابسات

غامضة لم تتضح بشكل نهائي، ولكنها تدور ما بين الإجراءات المقررة تجاه قطاع غزة، وما بين الإشكاليات الفنية. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في خطابه الأخير في مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في السعودية، قد كرّر تحميل حماس المسؤولية عن استهداف مكب الحمد لله، وأكد على موقفه الأخير الذي يشترط فيه تحمّل الحكومة الفلسطينية الكاملة عن قطاع غزة. وفي سياق العلاقات الداخلية بين حركتي فتح وحماس، اعتقلت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ٩٧ مواطناً منذ ١٩ آذار وحتى ٢ نيسان الماضي.

هنا ظهر جلياً أنّ التحدي الأكبر الذي يواجه مسيرة العودة، هو إمكانية إدارة مقاومة شعبية فاعلة، في ظلّ انقسام سياسي يبنّي عليه انقسام شعبي كما أشرنا. فاختلاف الإدارات والإرادات السياسية ما بين الضفة الغربية وغزة، واختلاف سياساتها وبرامجها، واتّساع الفجوة التي تصل حدّ إعلان العقوبات، وتصعيد التوتر الداخلي بدلاً من تصعيد المواجهة مع الاحتلال، كل ذلك كان من شأنه أن يعيق قدرة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية، على إدارة نمط مكافئ لمسيرة العودة في غزة، سواء من حيث الزخم، أو من حيث التأثير. والواقع أنه منذ انسحاب الكيان الصهيوني من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وتنفيذه خطة إعادة الانتشار في المواقع العسكرية على حدود غزة، عمل الاحتلال على إيجاد نظرية لحماية أمنه من المقاومة بشكل استراتيجي، فاعتمد نظرية ما أسماه "تعميم غرب الجدار" أي منع المواطنين الفلسطينيين في غزة من الاقتراب من الحدود حيث الأراضي التي يسيطر عليها العدو. وقد بدأ الاحتلال بتنفيذ هذه النظرية من خلال حظر تقدّم المزارعين والمواطنين حتى مسافة (٥٠٠) متر، وتحويل هذه المنطقة الواقعة غرب الجدار الأمني إلى منطقة محظورة؛ لضمان عدم اقتراب المقاومة من الجدار أو استهداف أجزاء منه ثم تنفيذ عمليات عسكرية داخل المواقع العسكرية الصهيونية القريبة من غزة. إلا أن المقاومة خلّخت هذه النظرية من خلال حفر الأفق، الذي يُعتبر سلاحاً استراتيجياً هجوماً ضد الاحتلال، ونجحت في تخطّي هذه المنطقة المحظورة التي أراد الاحتلال أن تكون "مساحة أمان" له ولجنوده، لكن المقاومة تخطّتها من تحت الأرض، لتشكل ضربة لنظرية الأمن الصهيونية.

ثم جرى الاتفاق على إلغاء الحظر في هذه المسافة الواقعة غرب الجدار الأمني، وذلك خلال تفاهات جرت بين المقاومة والكيان الصهيوني برعاية مصرية بعد حرب عام ٢٠١٢، ومذ ذلك الحين أصبحت هذه المنطقة يصلها المزارعون والمواطنون الفلسطينيون، وأقامت فيها المقاومة مراصد عسكرية لها لمراقبة الحدود ومنع التحوّل الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني. بالتالي فإنّ مسيرات العودة كسرت الحصار وأنهت هذه النظرية بشكل كامل، حيث بات المواطنون الفلسطينيون في هذه المنطقة يمارسون حقّهم في المقاومة السلمية ضد العدو، وعملوا على اختراق الجدار الأمني نفسه والدخول إلى مناطق كان الاحتلال يظنّها آمنة، لكن

المقاومة العسكرية والسلمية كسرت هذه النظرية التي كان الاحتلال يعتمد عليها في حفظ أمنه بشكل استراتيجي.

### ٣ - العوامل الدافعة والكابحة لمسيرات العودة:

#### أ - العوامل الدافعة:

١. استمرار الحصار الصهيوني على قطاع غزة بكافة أشكاله، وازدياد معاناته بسبب مشاركة أطراف فلسطينية وعربية ودولية في محاولات إخضاعه.
٢. الانحياز الأمريكي للمشروع الصهيوني، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.
٣. المسيرات التي تشكل نقطة توافق بين جموع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية.
٤. الانحياز الشعبي العربي والإسلامي، ووجود تأييد شعبي دولي واسع لحق الشعب الفلسطيني بالعودة.
٥. فشل مسار التسوية السلمية، واستمرار الحصار على قطاع غزة، واستمرار مشروع التهويد، وتغيير الحقائق على الأرض من قبل الاحتلال الصهيوني.
٦. تمتع المسيرات بالشرعية الدولية والإنسانية، وبعدها عن التصنيفات "الإرهابية".
٧. اندفاع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، ورغبته في تحقيق حق العودة إلى فلسطين الذي كفلتها القرارات الدولية.
٨. محدودية الخسائر البشرية للمسيرات مقارنة مع المواجهات المسلحة المفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي.
٩. وقوف المسيرات في وجه حالة الاندفاع عند بعض الدول العربية نحو الكيان الصهيوني للتطبيع معه.
١٠. تشكيل المسيرات سداً مانعاً أمام محاولات اجتثاث المقاومة الفلسطينية.
١١. عمل المسيرات على إظهار الوجه الحقيقي للاحتلال الذي يستهدف المتظاهرين من أطفال ونساء وشيوخ بالرصاص الحي القاتل، و"تلذذه" بالقتل، كما أظهرته الفيديوهات المسربة من جنودهم.

#### ب - العوامل الكابحة لمسيرات العودة:

١. الضغط الأمريكي - الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية في سبيل وقف كافة أشكال المقاومة.

٢. خضوع بعض الدول العربية في المنطقة للطلبات الأمريكية والإسرائيلية، واندفاعها نحو التطبيع، وما قد يترتب عليه من التزامات تؤدي إلى ممارسة الضغط على الشعب الفلسطيني ومقاومته في سبيل وقف مسيرات العودة.

٣. التنسيق الأمني الذي بات يشكل طوق نجاة للاحتلال الإسرائيلي خصوصاً في الضفة الغربية؛ إذا اكتسبت قوات الاحتلال "مشروعية" قمع المظاهرات في الضفة الغربية من خلال التنسيق الأمني. كذلك بات التنسيق الأمني يشكل حائط سدّ أمام العمل المقاوم ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وهو ما يظهر السلطة الفلسطينية بدور الشرطي الذي يحمي الاحتلال.

٤. ضعف الدعم المادي والإعلامي؛ وهو صمام الاستمرارية لمشروع المقاومة بكافة أشكالها ومنها مسيرات العودة.

#### ٤- في حيثيات المواجهة:

في التفاصيل، أكّدت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد ١٦ فلسطينياً بينهم ثلاثة بقصف مدفعي الاحتلال الإسرائيلي، فيما استشهد البقية بالرصاص الحي في نقاط المواجهات التي امتدت من رفح حتى بيت حانون، مروراً بخانيونس والبريج وغزة. كما أكّدت وزارة الصحة الفلسطينية إصابة أكثر من ١,٤١٦ مواطناً بجراح مختلفة وحالات اختناق نتيجة استنشاق الغاز السام. وقد أصدرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بياناً طالبت فيه بوقف "العنف" في قطاع غزة، قائلة إن الأحداث الأخيرة قد تخضع للتحقيق من قبل مكتبها. وفي مساء يوم ٣٠ آذار، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس الحداد الوطني العام على أرواح من ارتقوا شهداء خلال إحياء ذكرى يوم الأرض، حيث عمّ الإضراب الشامل محافظات فلسطين أجمع، وشمل المؤسسات الرسمية والأهلية والمدارس والجامعات، فيما أغلقت المحال التجارية أبوابها كما أعلنت نقابات النقل التزامها بالإضراب.

في يوم الجمعة ٦ نيسان، التي سُمّيت جمعة الكاوشوك، نُظّم في قطاع غزة مسيرات إلى الشريط الحدودي مرة أخرى، وتقرّر أن تُجمع فيها إطارات الكاوشوك وحرقها لخلق جدار من الدخان لتعطيل عمل القناصة الإسرائيليين؛ وقد استشهد في تلك المسيرات ١٠ فلسطينيين وأصيب الآلاف.

في ١٤ أيار أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية عن استشهاد ٦١ شخصاً وإصابة أكثر من ٢٤٠٠ آخرين بنيران الجيش الإسرائيلي على حدود قطاع غزة، حيث خرج عشرات الآلاف في قطاع غزة للتدبير بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وقد اعتبر هذا التاريخ بمثابة اليوم الأكثر دموية في قطاع غزة منذ نهاية الحرب عليه عام ٢٠١٤. وعلى الإثر أعلن رئيس السلطة محمود عباس عن "تتكيس الأعلام والحداد على أرواح الشهداء لمدة ثلاثة أيام"، كما أعلن الإضراب الشامل يوم ١٥ أيار بمناسبة ذكرى النكبة، واعتبر الرئيس الفلسطيني اجتماع القيادة في السفارة الأمريكية في القدس "بؤرة استيطانية"، وأكد على أنّ الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً في عملية السلام، كما ذكر أن "إسرائيل" ترتكب المجازر في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما ناشدت وزارة الصحة الفلسطينية في القطاع، المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الإنسانية والإغاثية بالتدخل العاجل لدعم المستشفيات بالأدوية ومستلزمات الطوارئ والوفود الطبية التخصصية، حيث ذكرت الوزارة أنّ العديد من الإصابات بحاجة لجراحات معقدة وخاصة في جراحة الأوعية الدموية والعظام والتخدير والعناية المركزية، كما طالبت الوزارة بنقل الجرحى للمستشفيات التخصصية داخل الجمهورية المصرية وذلك بسبب الأعداد المتزايدة من المصابين. وفي ردود الفعل الإسرائيلية، هدّد وزير الحرب الإسرائيلي افغدور ليبرمان المشاركين في مسيرات العودة، ودعا الفلسطينيين إلى عدم المشاركة في المسيرات. كما توجّه عضو حزب الليكود الإسرائيلي أورن حزان إلى الحدود لدعم جنود الجيش الإسرائيلي، وجلب معه الشيبس والكولا والعصير، وأعلن المنطقة المتاخمة لقطاع غزة منطقة عسكرية مغلقة. وعلى صعيد مجلس الأمن، دعت الكويت -التي تولّت رئاسة مجلس الأمن الدورية- إلى انعقاد جلسة مغلقة لمناقشة الأوضاع في قطاع غزة، حيثُ ذكرَ المندوب الكويتي أنه سيوزّع بياناً صحفياً على الدول الأعضاء للنظر فيه من أجل اعتماده، لدعوة "إسرائيل" إلى وقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني. ولكن قُبلَ مجلس الأمن بعد اعتراضات أمريكية، في التوافق على إصدار بيانٍ بشأن الممارسات الإسرائيلية. كما حملت المندوبة الأمريكية الفلسطينية ضمناً المسؤولية عن الضحايا.

المبادرة الوطنية الفلسطينية عبّرت عن إدانتها للإجرام الذي مارسه جيش العدوان الإسرائيلي باستهدافه المباشر للمدنيين من خلال القنص والقتل المتعمد للمشاركين في مسيرة العودة، مؤكدة على أن هذا الإعتداء الإجرامي يُضاف للسجل الأسود لجرائم الجيش الإسرائيلي التي يواصل ارتكابها بحق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلّب ضرورة لجمه بمحاكمة جنرالاته وساسته في المحاكم الدولية.

في الداخل الإسرائيلي ذكرت منظمة بتسيلم أن إطلاق النار على متظاهرين عزّل هو عمل مخالف للقانون، والأمر بتنفيذه يتعارض بوضوح مع القانون، وحذّرت المنظمة من التعامل مع موقع المظاهرة على أنّه

ساحة حرب، ومن استهداف المتظاهرين بالنيران الحية، موضحةً أنّ كلا الأمرين محظور قانوناً، وأكدت أنّ إصدار "إسرائيل" التعليمات والأوامر داخل قطاع غزة هو تبجّح باطل ولا أساس له، ومن غير الواضح أبداً من أين تستمد "إسرائيل" صلاحيةً أن تقرر لسكان القطاع أين يمكنهم التواجد أو التظاهر. وطالب حزب ميرتس المعارض كيان العدو بإجراء تحقيق في أحداث يوم الجمعة على الحدود مع قطاع غزة، وقالت رئيسة الحزب أنّ النتائج صعبة وتتطلب أدلة وتحقيق إسرائيلي مستقل، لمعرفة ما حدث هناك، ومن مصلحة "إسرائيل" أن تجري هذا التحقيق لمنع تدهور الأحداث. أما منظمة العفو الدولية فقد وصفت ما حدث بأنه "انتهاك مشين" وأضافت: "نحن نشهد انتهاكاً مشيناً للقانون الدولي وحقوق الإنسان في غزة يجب وقف ذلك فوراً".

#### ٥ - حسابات الاحتلال ومسيرة العودة:

أوضحت صحيفة "هآرتس" العبرية، في تقرير أعدّه محلها للشؤون العربية، تسفي برئيل، أن "حسابات الربح والخسارة بدأت بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ فالجدار لم يتمّ اختراقه وهذه نقطة لصالح إسرائيل، و ١٥ قتيلاً فلسطينياً هذا خسارة لحماس". وأضاف برئيل: "من السهل احتساب المعادلة إذا كانت هذه هي معايير الانتصار والهزيمة، لكن هذه معركة متدرجة، وعلى الأقل يمكن أن تستمر ستة أسابيع، وبالتالي من السابق لأوانه إجمال دفتر الحسابات"، معتبراً أن "هذه ليست معركة لتصفية إسرائيل، بل نضال شديد بادرت إليه حماس، ولذلك فقد وضعت تحت تحد إسرائيلي، ولكن ليس فقط أمامها". ولفت الكاتب إلى أن قيادة حماس مطالبة "بإظهار قدرتها على السيطرة والتجنيد لفترة طويلة، لأن تقليص عدد المتظاهرين سيبقى الحدث كفصل مؤثر ولكن بدون رافعة لتحريك خطوات وتسجيل إنجازات ثابتة، لا سيما في حال الفشل بإحداث مقاومة تحظى بالشرعية الدولية". وبناءً على ذلك، بحسب برئيل، "فإن ما يجري هو لعب على عامل الزمن، تشارك فيه إسرائيل ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية ضد حماس وثمة نجاح أولي سجل لصالح حماس عندما أجبرت محمود عباس على اتخاذ موقف والمبادرة بواسطة الكويت لعقد اجتماع في مجلس الأمن".

من الواضح أن دولة الاحتلال أخذت مسيرات العودة على محمل من الجدية العالية، ونظرت إليها على أنها تهديد كبير ونوعي ينطوي على تعقيدات، من حيث الرسائل والأسلحة وطرق ووسائل التصدي ومخاطر الاشتعال وتداعيات إعادة قضية اللاجئين وحصار القطاع على أجندة الرأي العام الدولي، وقد بات معروفاً أن الجيش في المنطقة الجنوبية قد حظي في إطار هذه الاستعدادات بزيارة عمل من قبل رئيس الأركان ايزنكوت

الذي أعطى تعليماته بمنع الإجازات فيما يخص بعض فرق المشاة وإعلان حالة استنفار لألويته وقادته، وتعزيز فرق الجيش في الجنوب بالمزيد من الفرق والأدوات والأسلحة التي تتلاءم مع مواجهة الجماهير وتزويدهم بالكثير من التعليمات والخطوط الحمراء، كما أن الكابينت عقد اجتماعاً مخصّصاً لنقاش الأمر واتخاذ القرارات الموجهة لخطة التصدي على المستوى الميداني والإعلامي والسياسي.

لقد تم استنفار المستويات السياسية والأمنية والإعلامية في كيان الاحتلال لمواجهة مسيرات العودة، وكان في طليعة هؤلاء وزير الحرب الإسرائيلي فيغدور لبيرمان، الذي كتب على حسابه على موقع تويتر: "إلى سكان قطاع غزة: قيادة حماس تغامر بحياتكم. وكل من يقترب من الجدار يعرض حياته للخطر. أنصحكم مواصلة حياتكم العادية والطبيعية، وعدم المشاركة في الاستفزاز". وهذا الخطاب ركزت عليه المستويات المتنوعة داخل "إسرائيل"، في توجّها للجماهير الفلسطينية في قطاع غزة. واعتمدت المستويات الإسرائيلية تسمية المسيرة باسم "مسيرة الفوضى"، وركّزت على دعاية نفسية تستهدف الجماهير في قطاع غزة، تحت عنوان "حماس تستغلّكم"، وهدّدت باستخدام القوة ضد كل من يحاول الوصول إلى الحدود الفاصلة بين غزة وفلسطين المحتلة عام ٤٨. وبهذا الاتجاه، كتب كل من أوفير جندلمان، رئيس قسم الإعلام العربي في حكومة نتنياهو، وأفيخاي أدري، الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، والذي كشف عن قيام "إسرائيل" بتهديد أصحاب شركات النقل، التي تقوم بنقل المشاركين في المسيرات. أما غابي آيزنكوت، رئيس أركان جيش الاحتلال، فقد طالب باستخدام الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين، ذلك أن الاحتلال اعتبر هذه المسيرات نشاطاً غير شرعي، واتّهم حماس بتنظيمها. وبما أن حركة حماس هي تنظيم إرهابي في قوانين الاحتلال، فإن المشاركين في المسيرات هم مخربون. وفي سياق مواجهة المسيرة، أشار يواف موردخاي، منسق العمليات في الضفة الغربية، إلى تحذير أصحاب الحافلات من نقل الجماهير الفلسطينية إلى الحدود الفاصلة. كما وأصدرت الأوامر باستهداف كل من يقترب من الحدود الفاصلة مسافة ٣٠٠ متر بالرصاص القاتل.

وبالفعل، استهدف الاحتلال المسيرة بالرصاص الحي، رغم ابتعاد مخيمات المتظاهرين عن الحدود مسافة تتراوح بين ٤٠٠ إلى ٧٠٠ متراً. وبحسب شهود العيان، استهدف الاحتلال متظاهرين على مسافة تبعد أكثر من ٣٠٠ متر، واستخدم في ذلك القناصة، كما استخدم طائرة ألقت الغاز المسيل للدموع. وكان من أهداف المتظاهرين بإشغالهم الإطارات المطاطية، هو التعمية على قناصة الاحتلال، ولتوفير الفرصة لسيارات الإسعاف لنقل الجرحى، بينما لم تكن الحجارة التي ألقتها بعض المتظاهرين عن بعد ١٥٠ متراً عن الحدود، تشكّل خطراً على جنود الاحتلال، وكان الناطق باسم الجيش الإسرائيلي قد صرّح بأن الاحتلال لن يسمح "بالمسّ بالبُنى الدفاعية عند الشريط، أو بسيادة إسرائيل". ولمواجهة ردود الأفعال الدولية، قدّمت "إسرائيل" من

خلال سفيرها في الأمم المتحدة داني دانون، اعتراضاً على عقد اجتماع حول الاعتداء على مسيرة العودة. وكان مندوب "إسرائيل" في الأمم المتحدة، قد هاجم مجلس الأمن الدولي، في أعقاب الجلسة الخاصة بشأن الشهداء الفلسطينيين، الذين سقطوا بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي قرب السياج الحدودي في غزة. وبالرغم من أن الموقف الإسرائيلي الأولي كان يرفض أي تحقيقات، بحجة أن الجنود تصرفوا وفق القانون، وأن حركة حماس هي التي تتحمل المسؤولية، إلا أنه، وبعد تصاعد الانتقادات الدولية للسلوك الإسرائيلي الإجرامي تجاه المتظاهرين العزل، صرح الجيش بأن جهاز التحقيق التابع لقيادة الأركان العامة، سوف يتقصى الأحداث التي قتل فيها فلسطينيون، مع التركيز على حالات قتل فيها مدنيون. إلا أن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة/ "بتسليم"، وصف هذا الإعلان بأنه مجرد ردّة فعل دعائية، واعتبر جهاز التحقيق المذكور بأنه مكون آخر في منظومة الطمس، التي تشغلها النيابة العسكرية لخلق مظهر زائف، وقال إنه يركّز على حالات قليلة ونادرة، ولا يتناول الجهات السياسية التي تصنع القرار، وتعطي الأوامر.

وأشارت منظمة "بتسليم"، في دراسة خاصة حول "إطلاق النار المخالف للقانون على المتظاهرين العزل في قطاع غزة"، إلى أن هذا الجهاز تشكل بعد عملية "الجرف الصامد" (العصف المأكول) عام ٢٠١٤، وبرغم تشكيله منذ أربع سنوات، إلا أن النيابة العامة العسكرية لم تقدم سوى لائحة اتهام واحدة، ضد ثلاثة جنود بتهمة النهب. ورأت "بتسليم" أن الهدف الحقيقي من هذا الجهاز، هو منع التحقيق من قبل جهات دولية. ويبدو أن العودة للإعلان عن تفصيه للأحداث، يأتي عقب تصريح المدعية الرئيسية في المحكمة الجنائية الدولية، أنها قلقة لكثرة أعداد القتلى والجرحى، وتأكيدها بأن العنف ضد المدنيين، يمكن اعتباره جريمة يدخل التحقيق فيها ضمن صلاحيات المحكمة. إلا أن المحكمة الجنائية في لاهاي، لا تملك صلاحية التحقيق في شبهة مخالفات، إذا قامت الدولة المعنية بالتحقيق فيها بنفسها، وبهذا يتضح أن جهاز التحقيق الإسرائيلي، هو مجرد وسيلة لمنع التحقيق الدولي في جرائم الاحتلال.

لقد بينت منظمة "بتسليم" أن إطلاق النار على المتظاهرين العزل، مخالف لقانون الاحتلال نفسه، وللقانون الدولي، لا سيما وأن المتظاهرين لم يشكّلوا أي خطر على جنود الاحتلال، ولم يحاولوا اجتياز الحدود. وأكدت المنظمة أن إطلاق النار بحجة الاقتراب من الحدود، غير قانوني. ونوّهت إلى القانون الدولي الذي يمنع استخدام الرصاص الحي، إلا "رداً على خطر محقق وداهم، يهدّد حياة أي من الناس، فقط إذا اندمعت وسائل أخرى لدرء هذا الخطر". وكشفت في هذا الصدد عن ارتباك القانونيين الإسرائيليين، المرتبطين بالمنظومة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، في محاولتهم لتبرير الجرائم الإسرائيلية.

على صعيد آخر قال المراسل العسكري لصحيفة ידיعوت أحرونوت الاسرائيلية، متان تسوري، إن الجيش الإسرائيلي بدأ يصمم سياسة جديدة تجاه مسيرات العودة الفلسطينية على حدود قطاع غزة، ويطبّقها على الأرض، ومفادها أن الإضرار بالجدار سيقابله تفجير في غزة، بهدف إرسال رسائل لحماس مفادها أن اقتراب الفلسطينيين من اقتحام خط الهدنة، ومحاولات اجتيازه، سيواجه بمعاقتها خارج إطار هذه المسيرات.

ونقل المراسل في تقرير مطوّل عن ضباط كبار في جيش العدو قولهم إن كل الوسائل بأيدينا، ولن نستمر بما وصفوه "هذه اللعبة"، موضحاً أنّ تقدّم المتظاهرين الفلسطينيين نحو الجدار الحدودي بصورة جريئة أكثر من الماضي، دفع الجيش لاتخاذ قرار جديد بانتهاج سياسة رد مختلفة عن سابقتها، بحيث تمّ ضرب أهداف لحماس في قلب قطاع غزة. وأشار تسوري إلى أن هذه السياسة الجديدة للجيش الإسرائيلي أتت في حينه تحضيراً لاقتراب يوم الخامس عشر من أيار، وهو يوم النكبة، حيث تخشى "إسرائيل" من أن تتدلّع فيه مظاهرات كبيرة، تتخلّلها محاولات فلسطينية جدّية لاقحام الحدود، ولذلك يريد الجيش جباية أثمان باهظة من الفلسطينيين قبيل الوصول لذلك اليوم، لمحاولة ردعهم عن تنفيذ تهديداتهم تلك.

الخبير العسكري بموقع واللا أمير بوخبوط قال، إن حماس شرعت بعملية اختبار لاختراق الحدود، في حين وضع الجيش الإسرائيلي الخط الأحمر الذي قد يحدّد معالم الأحداث المقبلة. وأضاف في مقاله: "إن المتظاهرين الفلسطينيين الذين باتوا يقتربون كثيراً من خط الهدنة لا يقومون بذلك رغبةً باستنزاف الجيش وقواته المنتشرين على طول الحدود فقط، وإنّما للبحث عن نقاط الضعف في هذه المنطقة الحساسة، ما دفع الجيش لرفع مستوى تفجيراتهم في قلب غزة، مرسلأً بذلك رسالة واضحة للفلسطينيين بأنّ مزيداً من العنف باتجاه الحدود سيكون له ثمن باهظ. وقال بوخبوط، إن عمليات القصف في غزة جاءت كرسالة جس نبض للفلسطينيين، بأن هذه الهجمات الجوية قد تتسع رقعتها في المستقبل في حال تم تجاوز ما وصفها الجيش بالخطوط الحمر. وأوضح أن ضباطاً كباراً في قيادة المنطقة الجنوبية بالجيش الإسرائيلي مقتنعون بأن حماس تحضّر لهم مفاجأة في مظاهرات يوم النكبة من خلال توافد آلاف المتظاهرين الفلسطينيين باتجاه الحدود. ولفت إلى أنّ الجيش يأخذ بالحسبان أن يتمّ تنفيذ عملية عسكرية فلسطينية خلال هذه المظاهرات، قائلاً: "إن هذه العمليات المتوقّعة لا تعني بالضرورة اجتياز الحدود لمسافات طويلة في العمق الإسرائيلي، وإنّما محاولة المسّ بالجنود والمستوطنين القريبين من خط الهدنة مباشرة".

أما الناطق العسكري السابق باسم الجيش الإسرائيلي آفي بنياهو فقال لصحيفة معاريف: "إن شهر أيار يصطبّح معه أسباباً عديدة لقلق إسرائيل، لاسيما أن المسيرات التي يواصل الفلسطينيون تنظيمها باتت تترافق

بالإرهاب الزراعي"، حيث يتم إحراق الحقول الزراعية الخاصة بالمستوطنين اليهود في منطقة غلاف غزة. وأضاف: "إن هذه الحرائق التي يقوم بها الفلسطينيون رغم خطورتها، لا تحظى بمتابعة جماهيرية ولا سياسية ولا إعلامية في إسرائيل، مع أنها تتسبب بخسائر وأضرار كبيرة اقتصادية ومعنوية لأصحابها". وأوضح: "إن خطورة هذه الحرائق التي يشعلها المتظاهرون الفلسطينيون تتبع من محاولة جهات أخرى مُعادية تقليديها ومحاكاتها، ما يجعل من معالجتها والتعامل معها واجباً قومياً عاجلاً، ويتطلب تعاوناً من قبل وزارات الزراعة والقضاء والدفاع والأمن الداخلي، مع المستشار القانوني للحكومة، فضلاً عن الجيش والشاباك والشرطة". ونُقِل في تقريرٍ مطوّلٍ عن ضباط كبار في الجيش قولهم أن كل الوسائل بأيدينا، ولن نستمر بما وصفوه هذه اللعبة، موضحاً أن تقدّم المتظاهرين الفلسطينيين نحو الجدار الحدودي دفع الجيش لاتخاذ قرار جديد بانتهاج سياسة رد مختلفة عن سابقتها، بحيث سيتم ضرب أهداف لحماس في قلب قطاع غزة.

ومن المقرر أن تعقد في الأيام القادمة لجنة الداخلية في الكنيست اجتماعاً طارئاً بناءً على طلب عضو الكنيست إيتان بروشي، لاتخاذ خطوات سريعة وعاجلة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، قبل أن يصبح الأمر متأخراً. وفي السياق أكد الجنرال الإسرائيلي جيتلمان أن "الجيش الأقوى لا يمكنه أن يمنح مواطني دولته إحساساً بالأمن، لاسيما إذا كان هؤلاء يسمعون كل الوقت كم هي حياتهم هنا متعلقة بشعرة، مع وجود ألف هجوم خلف البحر"، مبيّناً أن "الجيش لن ينجح في طمس مخاوف من يقنعونه بأن فتاة غير مسلحة ابنة ١٧ عاماً، تشكل تهديداً على الجنود الإسرائيليين".

## ٦ - الحسابات الفلسطينية:

لقد جاءت مسيرة العودة في قطاع غزة، في ظروف فلسطينية بالغة الحرج والخطورة. فمن جهة، يتهدّد القضية الفلسطينية مشروع تصفوي مذلّ يدعى "صفقة القرن"، أو "خطة ترامب"، وهو الأمر الذي ينهي تماماً، وبصورة مأساوية، المسار السياسي الذي خاضته قيادة منظمة التحرير، بديلاً عن مسار المقاومة. ومن جهة أخرى، يعاني قطاع غزة من حصار خانق. بيد أن أكبر التحديات التي تواجه أي مشروع نضالي، هو الافتقار للوحدة الشعبية، بسبب الانقسام الجغرافي والسلطوي والبرامجي، المؤثر بالضرورة في قدرة الجماهير. ومع ذلك، فمن الناحية النظرية، تحظى مسيرات العودة بإجماع شعبي، إذ أيّدتها السلطة وفتح والمنظمة، وبطبيعة الحال حركة حماس، التي تعدّ المنظمّ الفعلي للمسيرات، وذلك بفعل إدارتها للقطاع، رغم تأطير تلك المسيرات بأطر وهيئات وطنية جامعة. هذا إضافةً إلى أن أهدافها مُتفقٌ عليها، لا سيما بعد قصر شعارها الكبير على العودة.

في هذه الأثناء حققت المقاومة الشعبية السلمية إنجازاتها على قاعدتين، الأولى طول النفس والمراكمة، والثانية الوحدة الشعبية. وبالنظر إلى أن سقف مسيرة العودة هو يوم النكبة، فإنّ الأمد المضروب لها قصير، ولكن يظل من المُحتمل أن تتحوّل المسيرات في يوم النكبة، وبالتزامن مع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إلى مواجهات شاملة، تضمّ الضفة الغربية والقدس إلى جانب قطاع غزة. وهذا يستدعي العودة إلى الحديث في مسألة الوحدة الشعبية، فرغم التأييد النظري من قيادة السلطة لمسيرة العودة، إلا أنّها لم تنظم في المقابل فعالية شبيهة، ولم تدفع نحو استعادة الروح الكفاحية لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية، أو نحو تعافي فصائل العمل الوطني القادرة على تأطير الجماهير في أشكال نضالية جديدة، قادرة على الاستمرار، وتطوير الأدوات، واستنزاف الاحتلال. وبطبيعة الحال من المبكر القول إن مسيرة العودة قد شجّعت صفة القرن ودفنتها، وإن أشارت إلى قدرة الفلسطينيين على دفنها لو توقّرت الإرادة الكفاحية لدى صنّاع القرار، وهيئوا الشروط الموضوعية لإطالة هذا النمط الكفاحي، ونشره وتعميمه، ولم يستعجلوا قطف الثمار، ولا تحقيق الانتصارات الكبرى.

لقد انتظر الفلسطينيون سبعة عقود، عانوا فيها الكثير من الظلم والحرمان والتشرد، على أمل أن يتمكنوا من نيل بعض حقوقهم الأساسية بالحرية والاستقلال والعودة. وفي هذه الفترة قدّم الفلسطينيون الكثير وجربوا كل السبل لإنجاز حقوقهم الأساسية، ولكن من دون جدوى، بل إن أوضاعهم كانت تزداد كل يوم سوءاً إلى سوء، والمجتمع العربي والدولي لا يحرك ساكناً لإنصافهم أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاحتلال الإسرائيلي من ارتكاب المزيد من الجرائم بحقهم، أو حتى ليحمي قرارته التي اتخذها بأغلبية ساحقة لنصرة الحق في فلسطين.

في هذا السياق كانت غزة دائماً تحتلّ مكانة خاصة، ولأسباب عديدة، بين كل المكونات الفلسطينية. فقطاع غزة عبارة عن شريط ساحلي صغير مساحته لا تتعدى ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً، ويقطنه حوالي مليوني نسمة، ٧٠% منهم من اللاجئين، وبهذا يكون من أكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان. ولأسباب سياسية وجغرافية ومجتمعية، كان القطاع الوجه الأبرز للمعاناة الفلسطينية. إضافة للاحتلال الذي مضى عليه الآن خمسة عقود منذ العام ١٩٦٧، فقد تعرض القطاع لحصار ظالم وغير قانوني لأكثر من ١٢ عاماً، حوله إلى أكبر سجن مفتوح في العالم بحسب وصف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق جوردان براون. وهذا العقاب الجماعي للفلسطينيين في قطاع غزة، كما وصفته منظمة العفو الدولية في تقاريرها، أدّى إلى خلق أزمة إنسانية عميقة ومزمنة، للدرجة التي دفعت الأمم المتحدة بالانتبؤ، بحسب دراسات معمقة أجرتها، إلى أن غزة لن تكون قابلة للحياة بحلول عام ٢٠٢٠. هذه المأساة الإنسانية طالت كل مناحي الحياة طولاً وعرضاً، فنحن

نتحدث عن نسبة فقر تزيد عن ٨٠%، وبطالة تصل إلى حوالي ٥٠%، وعن مياه غير صالحة للشرب بنسبة تزيد على ٩٥%، وعن كهرباء لا تصل لأكثر من ٣-٤ ساعات يومياً، ومعابر مغلقة أمام الغالبية الساحقة من المواطنين، ومشاكل نفسية عميقة تطال الغالبية العظمى من السكان وخاصة شريحة الأطفال. وكل ما يعلنه ليبرمان وزبانية تل أبيب وغرينبلات وغيرهم من رفض لأي حديث عن رفع الحصار قبل نزع السلاح والاستجابة لشروط الرباعية هو مجرد شعارات هدفها التغطية على القلق الحقيقي والتغطية على مساعيهم الحثيثة لاحتواء الانتفاضة، وهم يدركون أنهم في مأزق حقيقي، ولا بدّ لهم من البحث عن مخرج، وهذا ما كتبه ناحوم برنياع في صحيفة "يديعوت احرونوت" عن "خيارات إسرائيل المحدودة تجاه القطاع"، والتي من بينها التعامل مع الحكم القائم في غزة كأمر واقع أو تشجيع عودة السلطة إلى القطاع لتتحمل مسؤولياتها.

إن مسيرة العودة التي حظيت بمشاركة واسعة قد أدخلت اليأس إلى قلوب أعداء الشعب الفلسطيني وكل الخائنين والمتآمرين على قضيته، وهي رد جماهيري عارم على ما سُمّي بصفقة القرن، أظهر تمسك الفلسطينيين بحقوقهم التاريخية والوطنية وأنهم لا يمكن أن يتنازلوا عن أي حق منها مهما بلغت التضحيات.

على أي حال، حققت مسيرة العودة مكاسب إعلامية مهمة للفلسطينيين، واستطاعت حشد الفلسطينيين في قطاع غزة حول قضية وطنية جامعة، واستمرت في استنزاف قوات الاحتلال، التي استخدمت قوة مفرطة، وأظهرت ارتباكاً واضحاً في التعامل مع المسيرات. لكن من المبكر القول إن هذه المسيرات من الممكن أن تحقق نتائج سريعة، أو تحرز انتصارات كبيرة.

في الوقت الراهن تحترق إسرائيل ماذا يمكن ان تفعل مع غزة، ومع مقاومتها الشعبية التي تهدد بأن تتحوّل إلى انتفاضة تمتد نيرانها إلى الضفة، وتُعيد تدفّق الدماء إلى شرايين الجسد الفلسطيني، الذي يراهن الإسرائيليون على أن الإعياء قد أنهكه وأوهنه، وبات مسلماً للقدرية من دون القدرة على التغيير والتأثير في ظل التسونامي الصهيوني الرجعي العربي، فالانتفاضة الشعبية والدفع بطاقات الجمهور إلى الميدان وإلى المواجهات الأسبوعية، وتحوّل مثل هذه المواجهات إلى عمل مستمر ودائم هو ربما من بين أكثر الأشياء التي تخشاها "إسرائيل".

إن غزة اليوم هي ذلك البطل التراخي والتاريخي المُلهِم، القادر على إحداث التغيير أو على الأقل التخريب على كل المتآمرين مهما بلغت قوتهم؛ وقد قال سابقاً أحد قادة العدو في لحظة من لحظات نشوة الانتصار أن الفلسطينيين ليسوا أكثر من شظية صغيرة في مكان جيب شحمي في الجسم، يزجج لكن يمكن تحمله، واليوم يعرفون أكثر من غيرهم أن غزة هي كابوس الحلم الصهيوني، وهي أكبر وأعظم منهم، وكل

انتصاراتهم وتقدّمهم وإنجازاتهم وقدراتهم تقف عاجزة مشلولة أمام بوابات غزة، أمام الروح الملتهبة بالعزة والرفض والثورة، التي لم ولن تتطفئ إلى الأبد.

## ٧ - خاتمة:

الأمل سرّ الحياة ولا يوجد شعب في العالم مسكون بالأمل مثل الشعب الفلسطيني. أمل العودة إلى فلسطين يعيش عبر الأجيال الفلسطينية. والخلف من جيل الشباب أكثر أملاً من السلف بالعودة إلى الوطن، إلى الدار والمنزل، والمدينة والقرية، التي احتلها العدو في عام ١٩٤٨.

صحيح أن أوصلو والتخاذل العربي قد أضعفا الأمل، ولكن لم يقضيا عليه، لأن الأمل تجدد في تجدد المقاومة في انتفاضة الأقصى، وبلغ الأمل ذروته في العودة والتحرير بمسيرات العودة الكبرى، التي حشدت الشعب من كافة الأعمار على الحدود الزائلة طلباً للعودة. لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً كبيراً من الجرحى والشهداء والأسرى من أجل الحرية، وجددت الانتفاضة الأمل بالعودة والحرية، حتى كانت أوصلو الكارثة التي تلاعبت بالأمل، ووضعته في قبضة اليهود، ومزقت الشعب، حتى قيل: "إن اتفاق أوصلو قد أرجع القضية خمسين سنة إلى الوراء".

في المقابل كان العدو الإسرائيلي يكابد العديد من نقاط الفشل والعجز أمام رجال المقاومة ممّا ساعد على رفع المعنويات الفلسطينية، ومن أبرز هذه النقاط فشل الاستخبارات العسكرية الذي شكّل الإخفاق الأكبر الذي وقع به جيش العدو الذي وجد نفسه يخوض حرب عصابات مع قوى المقاومة، بعد سنوات عديدة من التسلّح والتخفي؛ بحيث استفاق بعد سبات ليجدها أكثر تنظيماً، ووجد مقاتليها أكثر تدريباً ممّا كانوا عليه في جولات القتال السابقة، بحيث نجح المقاومون في مباغته الجيش الصهيوني مرة بعد أخرى. أما الفشل الثاني فكان الإخفاق الميداني لجيش العدو، وهو ما تأكّد في الكثير من الأحاديث التي أدلى بها الضباط والجنود حول الإخفاقات التي تكبّتها قواتهم، لأن أداء الجيش لم يفلح في الإعداد الأفضل لسلاح المشاة.

يقول الكاتب الإسرائيلي رافي لاوفرت: "إن المسيرات الفلسطينية الجارية تؤكد أن الصراع العربي الإسرائيلي يتركز في قطاع غزة، وهي مسيرات تنم عن حالة من الصعوبة والضغط، بجانب أيديولوجية تحركها مفادها القضاء على إسرائيل، مع أن هذه الصعوبة قد تكون فرصة نعثر من خلالها على حل لهذه المعضلة المتجددة". وأضاف: "إن الحسم الذي تضعه المسيرات أمام الإسرائيليين لا يحمل مفاضلة بين الحرب والسلام،

وإنما بين إمكانية خضوعنا للفلسطينيين أو تعجبهم أماننا، لأنهم يخوضون معنا عملية استنزاف، ولا يطالبون بأقل من الحصول على الكل".

وتابع: "وهذا يتطلب من إسرائيل أن تعلن سياستها إزاء هذه المسيرات بتخيير سكان القطاع بين استمرار معاناتهم أو المزيد من العنف، مقابل العمل على تحسين ظروف حياتهم، وإلا فليس أمامهم من خيار آخر سوى الهجرة من غزة". وقال: "إن المسيرات الفلسطينية هي امتداد لجولات من المواجهة التي يخوضها الفلسطينيون ضدنا، سواء عبر الحروب العسكرية أو الانتفاضات أو العمليات المسلّحة"، موضحاً أن "هذه المسيرات كشفت عن سمات لم يعرفها الإسرائيليون من قبل".

أضاف: "لقد اضطرت دولة إسرائيل مسلّحة جيداً أن تقف قبالة متظاهرين عزّل، بحيث تمّ تحييد هذه القوة العسكرية التي تحوزها في مواجهتهم، كما أن هذه المسيرات أوقعت إسرائيل في معضلة يبدو أنه ليس لها حل، لأنها تضطرها للمفاضلة بين امتصاص هذه المظاهرات بكل ثمن، وتقليص الخسائر البشرية في صفوف الإسرائيليين، وفي الوقت ذاته قد يتسبّب ذلك بسقوط ضحايا غير مسلحين من الفلسطينيين". ومن المسلمّ به أن "إسرائيل" لا تستطيع أن تنتصر في الحرب السياسية والأخلاقية طالما استمرت في الاحتلال.

في الختام يمكن القول أنه من خلال المعادلة الثلاثية: القدس والعودة والصمود، برزت حقبة جديدة في الكفاح الفلسطيني، لتدحض بشكلٍ قاطع المقولة الإسرائيلية: "الآباء يموتون، والأبناء ينسون". ولتؤكد للقاصي والداني، أن قضية فلسطين ستظل حيّة ومنتّدة في وجدان الفلسطينيين وفي ذاكرتهم، وأنه لا سلام ولا أمن حقيقيين في المنطقة، ما لم يتم ردّ الحقوق لأصحابها الشرعيين. ومن خلال هذه المعادلة، تتطهّر النفوس، ويجري تصحيح البوصلة الوطنية، وتغيب الفئوية والشخصانية ويرتفع فوق رُبي فلسطين المحتلة، علم واحد فقط هو علم فلسطين، ويتخلّق الجميع نحو هدف واحد مشترك، هو هدف التحرير في عناوين رفض التهود، لكل المناطق الفلسطينية المحتلة، وحق العودة لكل الفلسطينيين في الشتات.

مهما يكن من أمر فقد أثبتت مسيرات العودة ارتباك "إسرائيل" وتبدّد قوتها الردعية التي أصيبت في مقتل من خلال عدّة شواهد متوالية عاشها جيش العدو خلال السنوات الأخيرة، حيث انهارت هذه القوة تحت وطأة الإصرار الشعبي والمثابرة وجاءت الصواريخ المتطورة على أنواعها لتُبَدّد اللحم الصهيوني القديم بأن تحارب "إسرائيل" وراء الحدود، وتبقى هي وحدها في مأمن داخلي. وهذا يثبت تراجع سمعة الجيش الإسرائيلي في أوساط الإسرائيليين، بسبب الضعف الملحوظ والمتزايد في الروح المعنوية التي سكنتهم، بل إن تدهور هيبة الجيش تهاوت وتجلّت حين بدا قاداته وبصورة "مخجلة" في نظر الإسرائيليين "يعدّون على أصابعهم العشر"

قبل اختراق الحدود مع قطاع غزة. في هذا السياق اعتبر يوسي مليمان، المحلل السياسي في صحيفة معاريف، أن الفلسطينيين حصلوا على صورة انتصار كبيرة في المسيرات. وأضاف "طالما أن اللعبة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تعتبر صفرية، فإن أي نجاح لفريق يعني خسارة للفريق الآخر"، وبرأيه فإن الجيش الإسرائيلي لم ينجح حتى اليوم بتحقيق الردع الذي يسعى إليه. ووسط التحليلات التي تجتاح وسائل الإعلام، يرى مراقبون أن مشهد الحشود على حدود غزة مع "إسرائيل" يختصر حقيقة يؤكد فيها الفلسطينيون على أنهم قادرون على إعادة الزخم لقضيتهم كلما دخلت في دهاليز الصفقات التي تسعى قوى العدوان والرجعية لتصفيتها. ومؤخراً أكد هذا الحق مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) في غزة ماتياس شمالي، وذلك في رسالة موجّهة إلى اللجنة الوطنية لمسيرة العودة، رداً على رسالة وجهتها الأخيرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش طلباً للدعم الدولي. وقد قال شمالي في رسالته إن "فكرة المسيرة الكبرى من الممكن أن تتحوّل إلى مبادرة قوية إذا تمّ تبنيها بصدق"، وأضاف أن "وكالة الأمم المتحدة تدعم حق الفلسطينيين في التجمع والاحتجاج السلمي"، ولم لا؟ فهي من أهم الشواهد الباقية على قضية اللاجئين. لاسيما وأن أصحاب المشروع أنفسهم- قد اعترفوا بأن مشروع التسوية السلمية عبر المفاوضات قد فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أي من أهداف الشعب الفلسطيني، ولو بالحد الأدنى.

مرة أخرى إذن تؤكد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة رفضها وتصديها لمحاولة فرض العدو معادلات تطلق يده في العدوان على القطاع، وتحول دون مواصلة الشعب الفلسطيني خياراته النضالية الوطنية. وهي ترجمت هذا الموقف بالرد الصاروخي المدروس على قصف الطيران الحربي الإسرائيلي مواقع المقاومة بهدف كبح الطرف الفلسطيني عن مواصلة إطلاق الطائرات الورقية الحارقة باتجاه مستوطنات غلاف غزة. وجسد تكتيك إطلاق الطائرات الورقية الحارقة إبداعاً فلسطينياً جديداً في سياق حركة الانتفاضة الشعبية، بموازاة «مسيرات العودة». في البداية تعامل معها العدو باستخفاف، ثم تطوّرت وتحوّلت إلى عبء على المستوطنين، مما أوجد حالة من قلّة الارتياح المتواصلة، واستنزافاً ليس للأجهزة الأمنية التي بات عليها أن تكون طوال الوقت مستعدّة لمواجهة الأسوأ، بل أيضاً بالنسبة إلى المستوطنين الذين التهمت النيران حقولهم، كما ويتخوفون من العبوات الناسفة التي تُلقى من القطاع بواسطة الطائرات الورقية. نتيجة ذلك، وجد العدو نفسه أمام تحدٍ لم يتمكّن حتى الآن من اجتراح ردّ فعّالٍ عليه. وبات الواقع المتبلور بفعل «مسيرات العودة»، وبعدها «الطائرات»، يتذبذب بين الهدوء والمعركة العسكرية. ويتخوفون في تل أبيب أيضاً من أن يتطور هذا المسار لاحقاً باتجاه ما هو أخطر، كما حدث مع الصواريخ التي بدأت متواضعة ثم تحولت إلى صواريخ تلك العمق. هذا الواقع فرض على المؤسستين السياسية والأمنية في تل أبيب عدم تجاهل مواصلة إطلاق هذه الطائرات

التي يبدو أنها بدأت التطور سريعاً إلى حالة تفرض نفسها على المستوطنين. ومع ذلك، دخلت الحسابات والمزيدات الداخلية الإسرائيلية كعامل ضغط إضافي على مؤسسة صناعة القرار السياسي. وكما هي العادة في كل مرة تتعلق القضية بجنوب فلسطين المحتلة، يبرز الصوت اليميني المتطرف، ممثلاً برئيس «البيت اليهودي»، وزير التعليم نفتالي بينت، الذي وصف الواقع الذي تشكل في المستوطنات الجنوبية بأنه لا يحتمل، نتيجة احتراق آلاف الدونمات، والقول إن هناك خطراً فعلياً يهدّد العائلات في تلك المنطقة.

أخيراً لقد بات من الواضح أن «إسرائيل» لا تستطيع التكيف مع أدوات واساليب المقاومة النضالية. وهي تبقى مكتوفة الأيدي، لأكثر من سبب داخلي وردعي. وفي المقابل، لم تنجح سياسة التلويح والرسائل في ردع الفلسطينيين عن هذا المسار. وهكذا، وجد العدو نفسه مرة أخرى عندما تضيق خياراته مدفوعاً إلى محاولة فرض معادلاته بالطائرات الحربية. مع ذلك، يلاحظ أنه حاول حتى مع ارتفاع اعتدائه أن لا يحشر فصائل المقاومة لرد دراماتيكي للأسباب نفسها التي لجمته عندما ردت حركة «الجهاد الإسلامي» على قتل عناصرها. بالتالي ما زالت الاعتبارات الإسرائيلية تتراوح بين إدراك محدودية خياراتها وقلقها من الأثمان المؤلمة التي سوف تترتب على أي تصعيد دراماتيكي، إضافة إلى أولوياتها المتركزة على جبهات أخرى. ولدى مقارنة الخيارات الإسرائيلية في مواجهة القطاع، عادة ما يحضر القلق من التدرج نحو مواجهة واسعة تؤدي إلى انهيار كامل أجهزة الحكم الفلسطينية والتعرض لسيناريوات أسوأ كثيراً، مثل الاندفاع نحو محاولة احتلال شامل للقطاع، والغرق مجدداً في هذا المستقع الذي سيتحول إلى عامل استنزاف بشري وأمني وسياسي ومعنوي. وعلى هذه الخلفية، حاولت «إسرائيل» باعتماداتها الجوية أن تضع المقاومة أمام خيارين: إما الكف عن مواصلة النضال الشعبي وعن تطوير وسائله، وإما استمرار تلقي الضربات في مقابل كل مبادرة في هذا الإطار.

في المقابل، أتى رد المقاومة الفلسطينية الموزون لمنع العدو من فرض معادلات الرد بالطائرات الحربية والاعتداءات الصاروخية على الحراك النضالي الشعبي. مما رفع مستوى القلق لدى المؤسسة الأمنية حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الفصائل في ردودها. وعلى هذه الخلفية، يجرون في «إسرائيل» تقديرات وضع على كل المستويات من أجل دراسة هل من الممكن مواصلة سياسة إطلاق النار. ومما أقلقهم أيضاً ملاحظتهم أن هناك نمط عمل جديداً لدى هذه الفصائل في الرد على الهجمات الإسرائيلية، ما يعني عملياً ضرورة الاستعداد لإمكان الانزلاق باتجاه مواجهة أوسع. وفي ظلّ تكرار هذا النوع من التطورات الميدانية، تتوالى المؤشرات على ارتفاع مستوى القلق في تل أبيب من سيناريوين سيئين: الأول التدرج نحو مواجهة

تسعى إلى تجنبها على الجبهة الجنوبية، والثاني سيناريو الانكباح الذاتي الذي يؤشر على الضعف ويؤدي إلى  
تآكل قدرة الردع.